

دور الرقابة الادارية في حماية شركات الأعمال في الأزمات المالية  
حالة تطبيقية على الشركات المساهمة في الأردن

الباحثان:

د. وصفي الكساسبة

أستاذ مساعد

رئيس قسمي إدارة الأعمال ونظم المعلومات الإدارية

جامعة الزرقاء الخاصة

و

د. هاني عبده

أستاذ مساعد - قسم إدارة الأعمال

جامعة الزرقاء الخاصة

2009م

## المخلص

تتناول هذه الورقة نتائج دراسة معمقة لقياس دور الرقابة الإدارية في حماية شركات الأعمال من الأزمات المالية. وهي دراسة تحليلية تم تطبيقها على الشركات المساهمة العامة المسجلة في سوق عمان المالي، وقد توزع مجتمع الدراسة إلى أربع طبقات (صناعي، وخدمي، وبنوك، وتأمين)، حيث تم اختيار عينه عشوائية بسيطة من كل مجتمع فرعي، باستخدام معادلة حجم العينة عند تقدير معدل المجتمع. واعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات هما: تاريخية، وأولية تم جمعها بواسطة استبانة تم تصميمها لهذه الغاية، واستخدمت أساليب إحصائية وصفية (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) لوصف خصائص بيانات عينة الدراسة، والإحصاء الاستدلالي (الارتباط، والانحدار البسيط) لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والتابع. وقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لكل من رقابة الجهات الحكومية والعامّة ورقابة مجالس الإدارة ورقابة وحدات الرقابة الداخلية على حماية المؤسسات والشركات من الأزمات المالية، فيما تبين أنه لا يوجد تأثير لكل من رقابة الجهات الحكومية والعامّة ورقابة مجالس الإدارة على مؤشر ارتفاع مديونية الشركات، كما لا يوجد تأثير لرقابة كل من الجهات الحكومية والعامّة ومجالس الإدارة و وحدات الرقابة الإدارية على مؤشر استغناء الشركات عن عدد كبير من الموظفين.

## مقدمة:

تعرضت اقتصاديات الكثير من الدول، منذ منتصف عام 2008م، إلى أزمة مالية حادة أطلق عليها بعض المحللين زلزالاً مالياً، ووصفها آخرون بالكارثة، كما رأها غيرهم بأنها تمثل تهديداً حقيقياً للنظام المالي العالمي الذي تأسس عام 1944 في "بريتون وودز" (الملا، 2008م). وهذا ما دفع بعض السياسيين، كرئيس الوزراء البريطاني "غوردون براون"، إلى المطالبة بمراجعة جذرية لهذا النظام الذي صمم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وإعادة بنائه على أسس جديدة لوقف الآثار العنيفة التي تركتها الأزمة المالية على كبريات المؤسسات، والشركات التجارية المؤثرة في الأنظمة الاقتصادية للدول التي تعمل فيها.

ولحماية الاقتصاديات الوطنية من الانهيار، فقد سارعت الحكومات في العديد من الدول إلى وضع خطط إنقاذ تنوعت ما بين شراء الشركات المتعثرة، أو دعمها، أو ضخ مباشر للسيولة النقدية في الأسواق لضمان تنشيط الحركة الاقتصادية لقطاعات معينة، إضافة إلى إجراءات تقع ضمن السياسة النقدية مثل تخفيض نسبة فائدة الإقراض على أمل توفير سيولة كافية، وغيرها من الإجراءات.

وتعد هذه الأعمال، على الرغم من بعض إيجابياتها، إجراءات علاجية طارئة لاتعني عن اتخاذ الإجراءات الوقائية لحماية الاقتصاد من حدوث أزمات جديدة. وتتناول هذه الورقة دراسة معمقة لدور الرقابة الإدارية التي تمارسها الجهات الحكومية والعامّة في المملكة الأردنية الهاشمية، ومجالس الإدارة، ووحدات الرقابة الداخلية على أعمال الشركات المساهمة العامة في حمايتها من الأزمات المالية.

## مفهوم الأزمة:

ورد في مختار الصحاح للرازي، أن معنى الأزمة هو الشدة والقحط، كما عرفها قاموس أكسفورد بأنها "نقطة تحول في تطور المرض أو تطور الحياة أو تطور التاريخ، مما يستوجب اتخاذ قرار حاسم ومحدّد وفي فترة زمنية محدّدة" (أبو رمان، 2009م). وعرفها Mani (2008) بأنها "حدث يحدث بصورة مفاجأة أو غير متوقعة، ويتطلب اهتماماً مكثفاً وسريعاً". كما عرفها Fink (1986) بأنها "نقطة تحول في حياة المنظمة نحو الأسوأ أو الأفضل، فهي حالة من عدم الاستقرار يحدث فيها تغيير حاسم في سير العمل في المنظمة، قد يؤدي إلى نتائج مرغوب فيها، أو نتائج غير مرغوب فيها".

ويرجع العززي (2009م) حدوث الأزمات في منظمات الأعمال إلى عدة أسباب أهمها: سوء الإدارة، وسوء الفهم، وسوء التقدير، وانعدام الثقة، واليأس، والأخطاء البشرية، والإشاعات، إضافة إلى الافتعال المتعمد للأزمات. كما يرى أن الأزمة تمر في طورها بعدة مراحل تتضمن:

- ظهور الأزمة، حيث تبدأ في هذه المرحلة ظهور مؤشرات تتمثل في تدني كميات الطلب على المنتجات، وتناقص أعداد الزبائن، واتخاذ قرارات متسارعة بدخول استثمارات عالية المخاطر، وارتفاع النفقات والمصاريف بشكل غير مبرر.
- نمو الأزمة، ومن أبرز مظاهر هذه المرحلة: تزايد الخسائر المادية والمعنوية، وحدوث فوضى في الاتصالات والتنسيق.
- نضج الأزمة، وتتميز هذه المرحلة باستقرار معدلات الخسائر، وتحسن في الاتصال والتنسيق، وعدم ظهور متغيرات جديدة، ووقوف حدة التهديدات والمخاطر.
- انحسار الأزمة، في هذه المرحلة تكون جهود الإدارة قد آتت ثمارها مما يؤدي إلى: نزول معدلات الخسائر، وانتظام الاتصال وتحسن التنسيق، واختفاء بعض العناصر المهددة، وسيطرة أفضل وتحكم في الوقت، وتحسن في الأداء وزيادة في التحكم.

وتتعرض منظمات الأعمال إلى عدة أنواع من الأزمات تشمل: أزمات تتعلق بالإنتاج، مثل تعطل خطوط الإنتاج وإضراب العمال والعجز في كمية الإنتاج، وأزمات تتعلق بالسلامة المهنية، مثل حدوث حريق وإصابات العمل والسرقات وتلوث بيئة العمل، والأزمات المالية، مثل النقص الحاد في السيولة والعجز في الحصول على التمويل اللازم وانسحابات الشركاء والإفلاس.

وقد اهتم باحثون آخرون بتوضيح مفهوم إدارة الأزمات والتعامل معها، فقد عرف Little (1983) إدارة الأزمات بأنها "نظام يستخدم للتعامل مع الأزمات وتجنب وقوعها، والتخطيط لمواجهة الأزمات التي يصعب تجنبها بغرض التحكم في النتائج، والحد من الآثار السلبية". كما عرفها Chase (1999) بأنها "الخطوات التي تتخذها الإدارة لتقليل مخاطر الأزمة". وعرفها شومان (2001م) بأنها "عملية إرادية مقصودة تقوم على التخطيط والتدريب بهدف التنبؤ بالأزمات والتعرف على أسبابها الداخلية والخارجية، وتحديد الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها، واستخدام كل الإمكانيات والوسائل المتاحة للوقاية من الأزمات، أو مواجهتها بنجاح بما يحقق الاستقرار وتجنب التهديدات والمخاطر، مع استخلاص الدروس واكتساب خبرات جديدة تحسن من أساليب التعامل مع الأزمات في المستقبل".

وتتعدد الاستراتيجيات التي تتبعها المنظمات في إدارة الأزمات التي تتعرض لها، ويمكن تقسيمها وفقاً لما ذكره العزي (2009م) إلى نوعين هما: **الاستراتيجيات التقليدية**، وهي أساليب غير مجدية في التعامل مع أزمات منظمات الأعمال المعاصرة، وتشمل إنكار الأزمة أو تجاهلها، وتأجيل الاعتراف بها والتعامل معها، والتهوين والتقليل من آثارها، وعزل الوحدات المتضررة/المتأثرة، ومحاولة التنفيس أو العمل على إخمادها بالقوة؛ **والاستراتيجيات**

**الحديثة**، ويمكن تلخيصها في عدد من الأساليب هي: إشراك جميع الأطراف المعنية في تحليل أسبابها واقتراح الحلول، وتشكيل فريق عمل لإدارة الأزمة، والعمل على احتواء آثار الأزمة، ومحاولة تفتيت الأزمة لتسهيل التعامل معها، ومحاولة تصدير الأزمة إلى المنافسين، وتصعيد الأزمة لتكثيف الجهود لحلها، والتحوط بشكل دائم لمنع تكرار الأزمة أو استفحالها.

**الأزمة المالية العالمية:**

تعددت الآراء حول وصف الأزمة المالية العالمية، والتي تشير إلى مدى خطورتها، فقد وصفها الصمادي (2009) " كزلزال قلب العالم الرأسمالي تأثرت به دول بشكل مباشر، وتأثرت دول أخرى بالموجات الارتدادية للأزمة ومنها "الأردن"، فيما أطلق عليها الحموري (2009) وصف "القبلة المالية الكبيرة جداً".

وقد أثرت الأزمة المالية العالمية بشكل مباشر على المؤسسات المصرفية في البلدان المرتبطة مع الأجهزة المصرفية الأمريكية والأوروبية، باعتبارها مصدر الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال الاستثمار في المحافظ الاستثمارية للمصارف الأمريكية والأوروبية، أو من خلال الاستحواذ على بعض الموجودات الخطرة التي اتضح بأن تصنيفها الائتماني لم يكن سليماً، كما انتقل تأثير الأزمة بشكل غير مباشر إلى عدد من منظمات الأعمال التي تشكل عصب الاقتصاد الحقيقي في الدول المتأثرة، حيث أثرت على الأداء الاقتصادي بمختلف أشكاله الصمادي (2009).

ولقد امتدت آثار الأزمة المالية التي تسببت بها سلسلة الأزمات المالية الأمريكية، والتي كان أخطرها أزمة الرهونات العقارية، إلى كثير من المؤسسات والشركات الاقتصادية في مختلف دول العالم والدول العربية. ومن أهم الشركات العالمية التي تأثرت بالأزمة العالمية: بنك ليمان برادرز الذي أعلن عن إفلاسه في 14 سبتمبر 2008، بسبب الخسارة التي حدثت في سوق الرهن العقاري، وفشل إدارته في الحصول على سيولة نقدية من الاحتياطي الاتحادي؛ والمجموعة الدولية الأميركية للتأمين (إيه آي جي) كبرى شركات التأمين في العالم، والتي باتت مهددة بالإفلاس على إثر إعلانها عن خسارة نحو عشرة مليارات دولار من الاستثمارات الرديئة؛ ومؤسستي فاني ماي وفريدي ماك أكبر مؤسستين في قطاع الرهن العقاري الأمريكي، حيث أعلنت فاني ماي في أغسطس/آب الماضي أنها تكبدت خسارة فصلية بلغت 2.3 مليار دولار، وهي رابع خسارة فصلية على التوالي، في حين بلغت ديون شركة فريدي ماك 460 مليار دولار وانخفض رأسمالها إلى 3.3 مليارات من أصل 22 ملياراً في نهاية العام السابق؛ وبنك "كيه.إف.دبليو" الألماني الذي وقع ضحية إفلاس بنك "ليمان برادرز" الأمريكي، حيث كلفه تحويل مالي "عن طريق الخطأ" 300 مليون يورو، قبيل ساعات من

الإعلان عن إفلاس البنك الأمريكي؛ وشركة سابك السعودية والتي تعتبر إحدى كبريات الشركات في العالم في مجال صناعة البتروكيماويات، إذ انخفضت أرباحها بشكل حاد بسبب تراجع الطلب على المنتجات البتروكيماوية والمعادن نتيجة الكساد الاقتصادي وأزمة الائتمان؛ وشركة إعمار العقارية الإماراتية التي تعرضت لخسائر مؤلمة مؤخراً بلغت 1.768 مليار درهم، مقابل أرباح بلغت 1.508 مليار درهم في الفترة المقابلة من العام 2007م؛ وشركة صروح العقارية الإماراتية التي كشفت عن تراجع بنسبة 90% في أرباح الربع الأخير من عام 2008، وقد أرجعت السبب جزئياً إلى ارتفاع كُلف التمويل، وتستعد الشركة لمرحلة قاسية من التباطؤ في 2009.

كما أشار السيد علي (2009م)، استناداً إلى تقرير أصدره البنك الدولي بتاريخ 8-4-2008م، بأن آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول، تمثلت في الآتي:

1- بلغت الخسائر الموثقة للأوراق المالية المدعومة بالرهنات العقارية حتى نهاية النصف الأول من العام 2008م ما يقارب (1.4) تريليون دولار أمريكي، وهي بذلك تعد أكبر خسارة مالية في التاريخ.

2- شملت الخسائر الناتجة عن الأزمة المالية العالمية الحالية عدة قطاعات اقتصادية، فعلى سبيل المثال خسرت البنوك التجارية حوالي (500) مليار دولار أمريكي، وشركات التأمين حوالي (130) مليار دولار أمريكي، وصناديق التقاعد حوالي (160) مليار دولار أمريكي، إضافة إلى العديد من المؤسسات العامة والخاصة التي خسرت مبالغ طائلة.

3- توالى تعثر العديد من الشركات والمؤسسات غير المالية، مما يشير إلى انتقال عدوى الأزمة من السوق العقاري إلى الشركات العاملة في قطاعات أخرى.

4- تعدت آثار الأزمة المالية الاقتصاد الأمريكي لتكون أزمة مالية عالمية، فقد امتدت آثارها لتتطال الاقتصاد الأوروبي بمختلف قطاعاته، حيث خسرت المؤسسات المالية الأوروبية ما يقارب (103) مليار دولار أمريكي، كما امتدت آثار الأزمة إلى العديد من المؤسسات العقارية الأوروبية.

5- نتيجة لسياسات الإقراض غير الحذرة التي مارستها المؤسسات المالية والمصرفية في أمريكا وبعض الدول الأوروبية، كبريطانيا، وهولندا، وإيرلندا، وغيرها فقد حدث انهيارات في الأسواق العقارية في تلك الدول.

6- بقيت أسعار العقارات المنزلية في العديد من البلدان الأوروبية، مثل ألمانيا والنمسا وفنلندا، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأساسيات السوقية مع وجود تباينات في مستويات الأسعار لتلك البلدان.

7- انكمش معدل الإنفاق الأسري بشكل ملحوظ كنتيجة للأزمة العقارية، ومع التزامن في تشدد الجهات المقرضة للشركات فإن هناك توقعات بتباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي لينخفض من 4.9% إلى 3.7% عام 2008م، وتباطو النمو في الولايات المتحدة الأمريكية من 2.2% إلى 0.5%، وفي الاتحاد الأوروبي فمن المتوقع أن ينخفض النمو ما بين 1.2%-1.6%.

8- بادر كل من البنك الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا من أجل مواجهة التباطؤ في النمو الاقتصادي إلى تخفيض سعر الفائدة على أمل تنشيط الحركة الاقتصادية، وحذا حذوهما عدد من البنوك المركزية، إلا أن النتيجة لم تكن كما هو مرجو، وذلك نظراً لكون الانخفاض في الاقتراض ناتج عن تردد الشركات وحذرها في تحمل مزيد من المخاطر، مما قد يضطرها للإفلاس، وليس بسبب ارتفاع كلفة الاقتراض.

9- لعل من أبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية قرار الحكومة الأمريكية بتخصيص 250 مليار دولار، لشراء أسهم في العديد من البنوك والشركات المالية والعقارية المتعثرة كإجراء لدعمها والحيلولة دون انهيارها، مما يظهر على أنه تحول جذري عن تبني مبادئ أساسية في منهج الرأسمالية القائم على دعم الاقتصاد الحر والمبادرة الفردية.

أما عن أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية، فقد اختلفت آراء الباحثين حولها، فمنهم من يرى بأنها نتاج تطبيق سياسات تحريرية للأسواق، وحرية التجارة وانفتاح الأسواق على بعضها، وعولمة الاقتصاد مما أدى إلى اختلال بعض التوازنات الاقتصادية الهامة والمؤثرة في بيئة الأعمال الكلية وحلقات النشاط الاقتصادي العام (خوري، 2009م)؛ و(القلعوي، 2009م)؛ و(السيد علي، 2009م).

في حين يرى العيفي (2009م) أن الأزمة ناتجة عن السياسات والإجراءات الأمريكية، خلال السنوات الأخيرة، والمرتكزة إلى أفكار الليبرالية الجديدة التي تقوم على التوجه نحو الخصخصة، وتخفيض الضرائب على الأثرياء، وتحرير التجارة الدولية، وانتقال رؤوس الأموال، وتخفيض الإجراءات والقيود الحكومية على عمل الأسواق، والضبط المالي من خلال تخفيض عجز الخزنة وغير ذلك من الإجراءات، وقد أدى تطبيق تلك السياسات والإجراءات إلى بروز أزمة الرهن العقاري في أمريكا، والتي تمثلت بانخفاض حاد في أسعار

العقارات وخسارة مالكي العقارات المدعومة بالرهن العقاري، والتي نجم عنها خسائر لكثير من المؤسسات المصرفية والمالية الممولة والتي اضطرت لبيع بعض أصولها بأسعار منخفضة، مما أدى إلى تراجع حجم رؤوس أموالها.

أما البيلاوي (2008م)، فيرى أن أسباب الأزمة المالية الأخيرة تتلخص في التوسع الكبير في امتلاك الأصول والمشتقات المالية بشكل يفوق متطلبات الاقتصاد الحقيقي، وزيادة الإقبال على امتلاك العقارات بتمويل من البنوك، وتدني مستوى الرقابة أو الإشراف الرسمي على المؤسسات المالية الوسيطة.

ويعزو الملا (2008م)، الأسباب الفعلية للأزمة المالية إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطات الأمريكية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، والمتمثلة في: تخفيض أسعار الفائدة لعدة مرات مما نتج عنه انخفاض في إيرادات المؤسسات المقرضة، ودفعها إلى ابتكار منتجات ائتمانية جديدة، وأوراق مالية معقدة والمتاجرة بها لتعويض خسارتها؛ وتخفيف القيود الرقابية على المؤسسات المالية والاقراضية، مما شجعها على الاستثمار المباشر في الأصول العقارية التي اتضح أن أسعارها تفوق قيمتها الحقيقية بعدة أضعاف، كما تسبب تخفيض القيود الرقابية في تدني الشفافية في تعاملات سوق السندات الائتمانية، ونقل الإشراف على أنشطة البنوك الاستثمارية إلى هيئة أسواق المال، التي فشلت في بسط رقابتها على الأدوات المالية المعقدة التي تتعامل بها تلك البنوك، مما نتج عنه عمليات بيع لأدوات ائتمانية مشكوكا فيها وذات مخاطر عالية.

واتفق باحثون آخرون على أن الأزمة الحالية تعود إلى: خفض الرقابة الداخلية والخارجية على أداء البنوك والشركات في كل من القطاع المصرفي، والمؤسسات المالية الوسيطة، وصناديق التحوط، وقطاع التأمين؛ وتدني شفافية البيانات المعلنة؛ وزيادة أحجام المديونية؛ والتداخل في الاختصاص في مزاوله الأعمال المرخصة لها، كمزاوله بعض كبريات شركات التأمين تخصصات بنكية مثل استقبال واستثمار مدخرات عملائها في بورصات الأوراق المالية كالأسهم، والسندات، مما عرضها لأضرار أزمات كانت في الأصل ليست ضمن المجالات المرخص لها العمل فيها (البقعواوي، 2009م)؛ و(الغيث، 2008م)؛ و(البيلاوي، 2008م)؛ و(حداد، 2009م)؛ و(القلعواوي، 2009م).

كما رأى بعض الباحثين وجود أسباب ذات طابع أخلاقي للأزمة المالية العالمية، كالممارسات غير السليمة في التجارة والسعي نحو الكسب السريع بأساليب ملتوية، والمضاربات، وعمليات الإقراض غير المدروسة، وسيادة القيم الأنانية والمادية على حساب النظرة الاجتماعية، وتدني أخلاق المهنيين كتنقصير شركة آرثر أندرسون في الرقابة على



أعمال شركة إنرون للطاقة (اليوسف، 2008م)؛ و(القشي والخطيب، 2006م)؛ و(السيد علي، 2009م).

وفي مجال علاج الأزمة المالية العالمية والتخلص من آثارها فقد تعددت الآراء في هذا المجال، وفيما يلي عرض لأهم تلك الآراء:

أولاً: تعزيز دور المؤسسات الرقابية وتطوير التشريعات الرقابية على أعمال المؤسسات والشركات الكبرى التي لها دور وتأثير كبير على الاقتصاد، وتشديد رقابة البنوك المركزية على البنوك والشركات المالية والعقارية، بما يحقق قدرًا كافيًا من الشفافية والالتزام مع الاحتفاظ بالمرونة اللازمة لإيقاع العمل المصرفي (الملا، 2008م)؛ و(المعموري والصوفي، 2009م).

ثانياً: تدخل الحكومة لتهديب وتنظيم وتوجيه قوى السوق، وعدم الثقة المطلقة في قدرة الأسواق على تحمل المسؤولية وتنظيم نفسها. إذ لا بد من تدخل الحكومات في تنظيمها، لكن شريطة أن لا يخل التدخل بالحرية الاقتصادية وإنما الحد من التجاوزات (القلعاوي، 2009م).

ثالثاً: إعادة الاعتبار لدور الدولة من جديد، حيث كشفت الأزمة المالية الحالية أهمية التدخل للمساهمة في علاجها والحيلولة دون انهيار النظام الاقتصادي العالمي، ومن أبرز التوجهات لتقوية تدخل الدولة في الاقتصاد مطالبة الرئيس ساركوزي إعادة بناء النظام النقدي والمالي العالمي بالكامل، وإنشاء منتدى عالمي لإعادة النظر في جوهر الرأسمالية، من خلال العودة إلى ترسيخ معالم الاقتصاد الحقيقي بدلاً من اقتصاد المضاربات، مشيراً إلى أن سياسة عدم التدخل الحكومية، أو سياسة إطلاق حرية السوق قد انتهت. وقرار الحكومة الأمريكية بوضع مؤسستي (فاني ماي وفريدي ماك) تحت الوصاية الحكومية وقيام الخزينة بشراء أسهم منها ومنحها القروض. وتدخل الحكومة الأمريكية لإنقاذ شركة (AIC) بالموافقة على إقراضها 185 مليار دولار مقابل الاستحواذ على 80% من أسهمها لفترة زمنية محددة. وقيام وزارة الخزانة الأمريكية بشراء الأسهم والديون المدومة (أحمد، 2009م).

رابعاً: زيادة التركيز على متطلبات الشفافية والإفصاح المالي لضمان عدم إخفاء الحقائق أو تضليل المهتمين وأصحاب المصالح، من خلال إصدار تقييمات صحيحة للأداء الاقتصادي والاستثماري، وتوفير البيانات السليمة والدقيقة لمساعدة المستثمرين على

عدم الوقوع في خداع البيانات والإحصاءات التي تقدمها المصارف وشركات الاستثمار الكبرى التي تخدع المستثمرين الجدد (الملا، 2008م).

خامساً: ربط حدود التوسع في الاقتراض من البنوك والمؤسسات المقرضة بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة، وأن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية (البيلاوي، 2008م).

سادساً: ضرورة التوجه نحو الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الفعلي، أي المشاريع الانتاجية الزراعية والصناعية والسياحية والتكنولوجية والمعرفية والإنشائية، والتحفظ في إصدار الأصول المالية للموجودات Leverages، وطرح الأسهم في أسواق المال، وضبط الإجراءات الائتمانية والرهون العقارية، لتكون متوازنة مع الموجودات العينية والأصول الحقيقية لممتلكات الأفراد والشركات والدول والمصارف، والعمل على منع صفقات المضاربات المحضة التي تسببت بخسائر فادحة للمستثمرين خلال الأزمة المالية الأخيرة (الحازمي، 2006م)؛ و(البيلاوي، 2008م).

سابعاً: تأكيد أهمية الدور الرقابي لمجالس إدارة المؤسسات والشركات وقياداتها العليا، على السياسات والقرارات الهامة ذات المساس بمستقبلها وتوجهاتها الاستراتيجية، حيث أشار الهوارى ومجدل (2008م) إلى أهمية مفهوم حوكمة الشركات والمؤسسات كنظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد الحوكمة هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين الجهات والأطراف المعنية في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة المساهمة. وأوضحاً أن تزايد الاهتمام بتطبيق مفهوم الحوكمة جاء في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من تداعيات الانهيارات المالية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية وانتشار الفساد المالي فيها.

ويؤيد ذلك (البصيري، 2009م) بضرورة العمل بنظام الحوكمة في الشركات والمؤسسات من أجل تشديد الرقابة على نشاطاتها والحد من استقلالية أعضاء مجالس إدارتها في اتخاذ القرارات الهامة. وكذلك الوردات (2007م) الذي أكد على أهمية فعالية نظام

الضبط والرقابة الداخلي الذي يقره مجلس إدارة المؤسسة باعتباره أحد العناصر الهامة للإدارة الجيدة.

توضح هذه الأسباب والآراء المختلفة حول الأزمة المالية الاهتمام العالمي بها، إلا أنها لا تعطي صورة واضحة عن حجم هذه الأزمة وتأثيرها الفعلي على الشركات وأساليب حمايتها منها وطرق علاجها، وذلك لعدة أسباب، منها: حداثة الأزمة المالية العالمية، والتطورات المتلاحقة فيها، وأن الدراسات العلمية المتوفرة هي محدودة ومشتتة، إضافة إلى تباين خلفيات واهتمامات الباحثين.

ومن خلال استعراض الدراسات الإدارية المتوفرة، يتضح الاختلاف بينها في دراسة الأزمة المالية العالمية. فهناك دراسات قد ركزت على "العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية" (مطر وآخرون، 2009م)، وقد اتبع الباحثون منهجا وصفيًا من خلال تحليلهم لآراء الخبراء في مجال الأزمة المالية واطلاعهم على إجراءات مجالس المعايير المحاسبية العالمية، إضافة إلى منهج تحليلي تم من خلاله جمع آراء المختصين والخبراء بشأن الأزمة وأسبابها ومدى علاقتها بمعايير القيمة العادلة، وتوصلوا إلى أن سوء الرقابة والأزمة الأخلاقية بالإضافة للتفرد السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة هي الأسباب الحقيقية للأزمة المالية، وأنه لا علاقة لمعايير المحاسبة بحدوث الأزمة المالية العالمية.

وهناك دراسات ركزت على "الحاكمية المؤسسية وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية" (القشي والخطيب، 2008م)، وقد هدف الباحثان إلى التعرف على الأسباب الفعلية لانهايار شركة إنرون للطاقة وشركة آرثر أندرسون للتدقيق، إضافة للتعرف على ماهية الحاكمية للمؤسسات، وتوصلا إلى أن قيام شركة آرثر أندرسون بدورين في آن واحد كمراقب مالي خارجي ورقابة داخلية، أدى لحدوث تجاوزات مالية كبيرة في شركة إنرون، وأوصت الدراسة بعدم حصر الصلاحيات التنفيذية بمدير معين وأهمية تعدد الجهات الرقابية وممارسة السوق المالي للرقابة الفاعلة على الشركات المدرجة.

كما أنه يوجد دراسات ركزت على "دور وأهمية المعلومات في الأسواق المالية" لحماية الشركات من الأزمات المالية (مكاوي، 2008)؛ و (New York University, Stern School of Business)؛ و (مناضل، 2009)، وتوصل الباحثون إلى أنه كلما كانت المعلومات ذات شفافية كلما كانت القرارات المتخذة صحيحة، وأن قيمة الأصول المالية ترتبط مباشرة بالمعلومات المالية المتوفرة حولها، بحيث تزيد قيمة الأصل كلما توفرت المعلومات المالية وتنخفض كلما قلت المعلومات المالية المتعلقة بالأصل، كما أن المعلومات في الاسواق

يجب أن تتماشى مع العولمة في التشريعات والقوانين، فكلما كانت مرتبطة بتشريعات وقوانين عالمية تؤدي إلى اتخاذ قرارات صحيحة، وتزيد الثقة لدى المستثمرين الخارجيين.

في حين أن هناك دراسات تناولت دور " خطط الطوارئ في مواجهة الأزمات" (السكرانه، 2009م)، وقد هدفت إلى إلقاء الضوء على مدى أهمية خطط الطوارئ في إدارة الأزمة المالية لتقليل المخاطر والخسائر المترتبة عليها. وتوصلت إلى ضرورة قيام المنظمات والدول بوضع خطط متكاملة وذات بعد استراتيجي لمواجهة الأزمات والسيطرة عليها، وتوضيح المهام المطلوبة من العاملين في حال وقوع الأزمة المالية.

ووجدت دراسات أخرى قد ركزت على "تحديد مفهوم الأزمة المالية العالمية وأسبابها (كورنل ورزبى، 2009م)، وعلى "إجراءات تجنب آثار انتقال الأزمات المالية العالمية" (الإمام، 2009م)، وعلى دور "مدققو الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية" (البصري 2009م). وقد توصل الباحثان في الأولى إلى أهمية تدعيم الرقابة المالية على المؤسسات المالية، وأن تكون بإشراف هيئات دولية ومستقلة لضمان الشفافية، وكذلك أهمية تدخل الحكومة والبنوك المركزية لضمان توفير السيولة في الجهاز المصرفي. وتوصلت الدراسة الثانية إلى أن أسباب الأزمات المالية وانتقالها هو ضعف الاستثمار المؤسسي في أسواق الأوراق المالية في العديد من الدول التي حصلت فيها الأزمات المالية. في حين توصلت الدراسة الثالثة إلى وجود ثغرات في عمل المدققين الخارجيين بسبب التداخل في مصالح مكاتب التدقيق والمؤسسات التي يتم تدقيقها، إضافة إلى ضعف استقلالية المدققين الداخليين.

هذه النتائج تختلف عن النتائج التي توصلت إليها دراسة أخرى عملت على تحليل الهيكل التنظيمي للسوق المالي الكويتي (شركات الاستثمار والوساطة) في ضوء معايير منظمة الإيسكو IOSCO، وفي ضوء تقرير صادر عن البنك الدولي (بورسلي، 2009م)، وقد هدفت إلى تقييم مدى وجود إجراءات وضوابط داخلية على أعمال شركات الوساطة والصناديق الاستثمارية، ومدى التزام تلك الشركات بها في حال وجودها، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك قصور في اللوائح والتشريعات المنظمة لعمل الشركات الاستثمارية وإغفالها لكثير من التفاصيل بما يضمن نزاهة هذا القطاع، إضافة إلى ضعف الرقابة الحالية على الصناديق الاستثمارية وتدني كفاءة المراقبين، وتشتت الرقابة على أعمالها بين عدة أجهزة رقابية وتنفيذية خلافاً لمتطلبات معايير منظمة الإيسكو.

## الأردن والأزمة المالية العالمية:

منذ بداية ظهور الأزمة المالية العالمية في أواخر سنة 2008م، سارع مسؤولون رسميون في منطقة الشرق الأوسط إلى إطلاق تصريحات تهدف إلى بث الطمأنينة لدى المواطنين حول سلامة الوضع الاقتصادي والمالي في بلدانهم، وأكدت بعض التصريحات بأن الأزمة أفادت وحسنت الأداء الاقتصادي. فعلى سبيل المثال جاءت تصريحات مسؤولي الحكومة في الأردن أن الانخفاض الحاد في أسعار المشتقات النفطية، والنتائج عن بعض تداعيات الأزمة المالية، كان سبباً في تحسين الوضع الاقتصادي العام في الأردن، إلا أن الدراسات المسحية أشارت إلى نتائج مغايرة فقد أظهر مسح للشركات العاملة في الشرق الأوسط أجرته شركة ناسيبا عام 2008م، أن حوالي 78 % من مسؤولي التمويل يؤكدون أن دبي ومصر والأردن ستكون الأشد تضرراً في المنطقة من جراء تداعيات الأزمة المالية، وستكون السعودية وسلطنة عمان والبحرين وقطر أقل تأثراً بالأزمة.

وقد حصل تغيير ملموس في تصريحات المسؤولين الرسميين منذ بداية سنة 2009م بشأن تأثيرات الأزمة، إذ تضمنت أن الأردن، شأنه شأن بقية دول العالم، قد تأثر سلباً بالأزمة العالمية، فقد صرح رئيس الوزراء بأن تأثيرات الأزمة المالية العالمية على المملكة كانت أقل بكثير من تأثيراتها على العديد من الاقتصاديات الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وذكر أن معظم التأثيرات إلى ذلك الوقت كانت ايجابية، وتمثلت بالانخفاض في أسعار النفط والمواد الغذائية الأساسية (المستهلك نت الالكتروني بتاريخ 2008/12/21). ومن ثم أخذت التصريحات الرسمية منعطفاً آخر، فعلى سبيل المثال فقد صرح وزير المالية أمام أعضاء الكتلة الوطنية الديمقراطية النيابية أن وضع الموازنة العامة للدولة صعب، وتوقع أن يصل العجز الى 1,1 مليار دينار للعام 2009م، كما أكد على أهمية الشفافية الحكومية لمواجهة الحقائق التي ستفرضها تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية (موقع صحيفة الدستور الالكتروني بتاريخ 2009-5-12م). كما أشار تصريح للمدير التنفيذي لمركز إيداع الأوراق المالية إلى أن الأزمة المالية العالمية تسببت في تجميد العديد من المشاريع الاستثمارية في المملكة (موقع صحيفة الغد الالكتروني بتاريخ 2009-5-16م).

ومن خلال تتبع تصريحات المسؤولين في الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأردنية، ودراسة نتائج استطلاعات الرأي العام، يتبين أن قطاع البورصة والقطاع المصرفي وقطاع العقارات تأتي في مقدمة القائمة للقطاعات الاقتصادية المتأثرة بالأزمة المالية العالمية. وقد أظهرت نتائج الاستطلاع الذي قام به مركز " إيسوس جوردان لصالح جريدة الغد والمنشورة بتاريخ 2006/4/26م، أن نسبة (57%) من العينة يرون أن البورصة هي الأكثر تضرراً، فيما أشار (38%) منهم أن قطاع المصارف هو الأكثر تضرراً، وأشار (30%) أن قطاع

العقارات هو الأكثر تضرراً. و أشار (8%) منهم إلى أن الاستثمارات الأجنبية في المملكة ستكون الأكثر تأثراً سلبياً بالأزمة، كما رأى (5%) أن الصادرات الوطنية ستكون الأكثر تضرراً.

### منهجية الدراسة:

إن الغرض من هذه الدراسة هو قياس دور الرقابة الإدارية التي تمارسها الجهات الحكومية والعامّة، ومجالس الإدارة، ووحدات الرقابة الداخلية، على ممارسات ونشاطات وقرارات الإدارة التنفيذية، في حماية شركات الأعمال من الأزمات المالية، باعتبارها ذات تأثير مباشر على الاقتصاد المحلي.

ولتحقيق هذه الغاية فقد سعت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية(1): لا يوجد تأثير إيجابي للرقابة التي تمارسها الجهات الحكومية والعامّة على

أعمال الشركات المساهمة لحمايتها من الأزمة المالية.

الفرضية(2): لا يوجد تأثير إيجابي للرقابة التي تمارسها مجالس الإدارة على أعمال الشركات

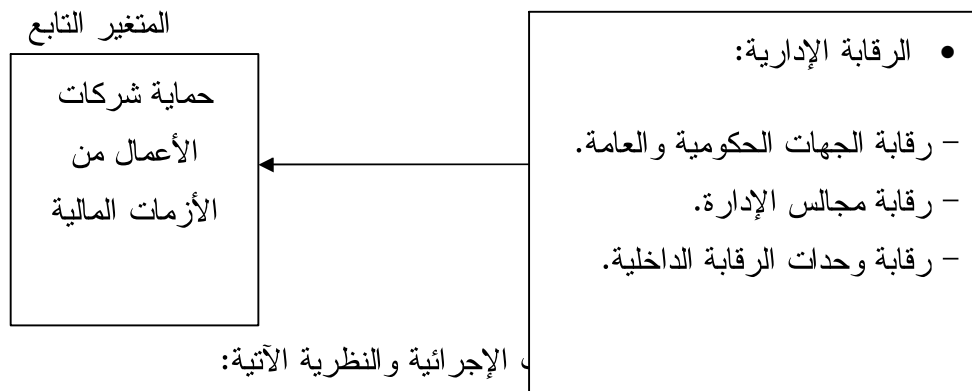
المساهمة لحمايتها من الأزمة المالية.

الفرضية(3): لا يوجد تأثير إيجابي للرقابة التي تمارسها وحدات الرقابة الداخلية على أعمال

الشركات المساهمة لحمايتها من الأزمة المالية.

وعلى النحو المبين في النموذج الآتي:

المتغير المستقل



1- المتغير المستقل "الرقابة الإدارية": وهي عدد المتغيرات المستقلة الفرعية التي تم من خلالها قياس الرقابة الإدارية في هذه الدراسة، والمتمثلة في: الرقابة التي تمارسها الجهات الحكومية والعامّة، ومجالس الإدارة، ووحدات الرقابة الداخلية، على النشاطات والسياسات والقرارات الهامة في الشركات المساهمة، ذات المساس بمستقبلها وتوجهاتها الاستراتيجية.

أ- "رقابة الجهات الحكومية والعامّة": وقد تم قياسه من خلال: مدى كفاية رقابة الجهات الحكومية والعامّة، ومدى التدخل/الرقابة المباشرة للدوائر الحكومية والعامّة على أعمال الشركات، وتعدد الجهات الرقابية، وعدد الزيارات الرقابية خلال العام، ووجود برنامج زمني محدد لزيارات الجهات الرقابية الرسمية للشركات، ومدى متابعة الجهات الرقابية الرسمية لتنفيذ ملاحظاتها، ومدى توفر الموارد المادية والبشرية المؤهلة لها لممارسة الرقابة على الشركات المساهمة العامّة.

ب- "رقابة مجالس الإدارة": وقد تم قياسه بخمسة مؤشرات هي: وجود لجنة/هيئة رقابية منبثقة عن مجلس الإدارة، ومدى ممارسة مجلس الإدارة للرقابة الفعلية على القرارات الاستراتيجية والهامة في الشركة، وارتباط وحدة الرقابة الداخلية بلجنة الرقابة التابعة لمجلس الإدارة، ومدى دعم مجلس الإدارة لوحدة الرقابة الداخلية واهتمامه بملاحظاتها الرقابية، ومدى متابعة مجلس الإدارة لتنفيذ ملاحظات الجهات الرقابية الرسمية.

ج- "رقابة وحدات الرقابة الداخلية": وقد تم قياسه من خلال خمسة مؤشرات تشمل: مدى استقلالية وحرية وحدة الرقابة الداخلية في ممارستها مهامها الرقابية على أعمال الشركة، ومدى توفر الكوادر البشرية الكفؤة لوحدة الرقابة الداخلية، ومدى توفر الموارد المالية والمادية والتجهيزات اللازمة لوحدات الرقابة الداخلية، ومدى تعاون الإدارة التنفيذية العليا مع وحدة الرقابة الداخلية وتسهيل تنفيذ مهامها الرقابية، ومدى تعاون الوحدات التنظيمية مع وحدة الرقابة الداخلية في تنفيذ مهامها الرقابية.

2- المتغير التابع "حماية منظمات الأعمال من الأزمات المالية: ويعني حماية الشركات المساهمة من حدوث أزمات مالية فيها أو التعرض لآثار الأزمات المالية التي تحدث في البيئة، وقد تم قياسه من خلال خمسة مؤشرات هي: انخفاض أرباح الشركة، وانخفاض كمية المبيعات/ الحصة السوقية للشركة، وانخفاض عدد العملاء / الزبائن، وارتفاع المديونية للشركة، واضطرار الشركة للاستغناء عن عدد كبير من الموظفين.

3- المشتقات المالية: هي عقود فرعية تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية كالأوراق المالية، والعملات الأجنبية وغيرها، لينشأ عن العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة، وذلك في إطار ما اصطلح على تسميته بالهندسة المالية (Financial Engineering) (البعلي، 1999م).

4- صناديق التحوط (Hedge Funds): هي أوعية استثمارية تضم عدداً من المستثمرين، لا يزيدو في الغالب عن خمسمائة مستثمر، تتبنى إستراتيجية استثمارية تهدف إلى التحوط أو الحيلة من مخاطر التعرض لأي خسائر، وقيمة الاشتراك في الصندوق ضخمة تتراوح عادة ما بين نصف مليون ومليون دولار كحد أدنى (الكفري، 2007م).

5- الاقتصاد الحقيقي: هو النشاط الذي يدور حول توفير السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من خلال وظائف اقتصادية مثل الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك (عمر، 2008م).

وينكوّن مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة التي تؤدي نشاطاً اقتصادياً مرخصاً في المملكة الأردنية الهاشمية والمسجلة في سوق عمان المالي. وعلى النحو الآتي:

نوع الشركة أو القطاع	صناعي	خدمي	بنوك	تأمين	المجموع
العدد	42	90	13	15	160

أما عينة الدراسة، فقد تم اختيار عينه عشوائية بسيطة من كل مجتمع فرعي من مجتمع الدراسة أعلاه، باستخدام معادلة حجم العينة عند تقدير معدل المجتمع  $(n = N \times \sigma^2 / (N-1)D + \sigma^2)$  (طشوش، 2001: 80-85)، مع مراعاة أن التباين هو (1.25) وأن الخطأ المسموح به لا يزيد عن ربع وحدة، وعلى النحو الآتي:

نوع الشركة أو القطاع	صناعي	خدمي	بنوك	تأمين	المجموع
العدد	28	43	11	13	95

حيث أن:  $B =$  الخطأ الذي يحدده الباحث، و  $\sigma^2 =$  التباين، و  $N =$  المجتمع، و  $n =$  حجم العينة، و  $D = B^2 / 4$ .

وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسيين للبيانات، هما:



1. **البيانات الثانوية:** وتتمثل بالدراسات النظرية وما نشر في الكتب، والمراجع، والمقالات، والبحوث والدراسات السابقة العربية والأجنبية المتخصصة بالموضوع، وشبكة الإنترنت.
2. **البيانات الأولية:** لقد تم تصميم استبانته خاصة لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة (ملحق رقم 1)، وهي مكونة من جزأين، تضمن الأول على البيانات الديموغرافية لأفراد العينة، أما الثاني فقد تم تقسيمه إلى أربعة فقرات هي: الرقابة التي تمارسها الجهات الحكومية والعامّة، ورقابة مجالس الإدارة، ورقابة وحدات الرقابة الداخلية، وحماية شركات الأعمال من الأزمات المالية، ويحتوي كل منها على عدد من الأسئلة تمثل مؤشرات قياسها، وعمل الباحثان على توزيعها على أفراد العينة، وهم مديرو وحدات الرقابة الداخلية، واستعدا (80) استمارة تمثل نسبة 89%، وقد تم تحليلها بالكامل بعد أن تم التأكد من صلاحيتها.

وإستخدم الباحثان الأساليب الإحصائية الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية لتحليل خصائص العينة من الأفراد المستجيبين وخصائص الشركات التي يعملون فيها.
- معامل (ألفا كرونباخ) لتحديد مدى الاعتمادية Reliability للاستبانة.
- المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل من بيانات المتغير المستقل، وبيانات المتغير التابع، للتعرف على طبيعة بيانات الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين مؤشرات الرقابة الإدارية وحماية شركات الأعمال.
- المتوسطات والانحرافات المعيارية لدراسة خصائص بيانات العينة Sample Data.
- اختبار (T) للتأكد من كون العينة ممثلة لنموذج الانحدار المستخدم.
- الانحدار البسيط لتحديد أثر الرقابة الإدارية وحماية شركات الأعمال وفق المعادلة الآتية:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + E$$

**تحليل وعرض النتائج:**

لقد تم ابتداءً التأكد من ثبات أسئلة الاستبانة بواسطة استخراج معامل كرونباخ الفا والذي بلغ (96%)، وهذه النتيجة تمكننا من استكمال التحليل الإحصائي باستخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي وعلى النحو الآتي:

## أولاً- الإحصاء الوصفي:

### i. خصائص بيانات العينة:

#### 1. الخصائص الديموغرافية للمستجيبين:

لقد بلغ عدد المستجيبين على استبانة الدراسة (80) مسؤولاً، ويتضح من الجدول رقم (1) بأن 97.5% منهم من الذكور، وتقل أعمار 72.5% منهم عن 50 سنة، ويحمل 85% منهم درجة البكالوريوس فيما يحمل 12.5% منهم درجة الماجستير، وأما سنوات الخبرة لما يقارب من ثلاثة أرباعهم فهي تزيد عن 10 سنوات، في حين أن نسبة الذين تقل سنوات خبراتهم عن عشرة سنوات بلغت 27.5%.

جدول رقم (1) الخصائص الديموغرافية للمستجيبين

أكثر من 15 سنة	المؤهل							العمر				الجنس		الخصائص التوزيع	
	سنوات الخبرة	11-15 سنة	6-10 سنوات	1-5 سنوات	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم متوسط	60 سنة فأكثر	50-59 سنة	40-49 سنة	30-39 سنة	20-29 سنة		إناث
42	16	12	10	0	10	68	2	0	22	20	28	10	2	78	العدد
52.5	20	15	12.5	0	12.5	85	2.5	0	27.5	25	35	12.5	2.5	97.5	النسبة %

#### 2. خصائص الشركات:

يتضمن الجدول رقم (2) على خصائص الشركات التي أجاب مسؤولي الرقابة فيها على استبانة الدراسة، ومنه يظهر بأن أعلى نسبة منها تعمل في النشاط الصناعي وبنسبة 45%، وأقلها في مجالي التأمين والبنوك وبنسبة 12.5% لكل منهما. كما تتوزع هذه الشركات في أحجامها ما بين الشركات الصغيرة التي يقل عدد العاملين فيها عن 100 عامل وهي بنسبة 35%، والشركات الكبيرة التي يتجاوز عدد العاملين فيها عن 500 عاملاً وبنسبة 35% أيضاً.

جدول رقم (2) خصائص الشركات المستجيبة

أكثر من 500 عامل	عدد العاملين					نوع النشاط				الخصائص التوزيع
	500-401 عامل	400-301 عامل	300-201 عامل	200-101 عامل	100 عامل فأقل	تأمين	خدمات	بنوك	صناعي	
28	24	2	8	18	28	10	24	10	36	العدد
35	30	2.5	10	22.5	35	12.5	30	12.5	45	النسبة %100

### ii. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:

للتعرف على آراء مسؤولي وحدات الرقابة الداخلية الذين أجابوا على أسئلة الاستبانة بشأن دور الرقابة الإدارية على أعمال ونشاطات الشركات المساهمة العامة في الأردن في حمايتها من الأزمات المالية، فقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات على أسئلة الدراسة، وهي مرتبة تنازلياً على النحو الذي يظهر في الجدول رقم (3) الآتي:

### جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اسئلة الاستبانة
<b>1- رقابة الجهات الحكومية والعامة:</b>		
.85	3.30	تتوزع المسؤولية الرقابية الحكومية بين عدة جهات ولا تنحصر في جهة واحدة.
1.18	2.97	تقوم الجهات الحكومية الرقابية بممارسة الرقابة بدرجة كافية على أعمال الشركات العاملة في الأردن.
1.14	2.90	تقوم الجهات الرقابية الحكومية بمتابعة تنفيذ ملاحظاتها من قبل الشركات المعنية.
1.12	2.83	تقوم الجهات الحكومية الرقابية بممارسة رقابة مباشرة على أعمال ونشاطات الشركات المساهمة العاملة في الأردن.
1.10	2.75	تقوم الجهات الحكومية الرقابية بزيارات وجولات رقابية متعددة خلال العام على الشركات المساهمة في الأردن.
.87	2.47	تتم عملية الرقابة من قبل الجهات الحكومية وفق برامج زمنية محددة مسبقاً.
1.44	2.20	يتوفر لدى الجهات الرقابية الحكومية الموارد المادية والكوادر البشرية المؤهلة لممارسة عملية الرقابة.
<b>2- رقابة مجلس الإدارة:</b>		
.50	4.27	ترفع وحدة/إدارة الرقابة الداخلية تقاريرها الرقابية إلى مجلس الإدارة أو لجنة الرقابة التابعة للمجلس.
.42	4.22	يقوم مجلس الإدارة بالتدخل وتصويب قرارات الإدارة التنفيذية الخاطئة ذات المساس بمستقبل الشركة.
.55	4.17	يوجد لجنة/هيئة رقابة تابعة لمجلس الإدارة داخل الشركة.
.67	4.17	يمارس مجلس الإدارة رقابة فعلية على القرارات الاستراتيجية والهامة في الشركة.
.85	3.67	يهتم مجلس الإدارة بملاحظات وحدة الرقابة الداخلية ويصدر توجيهاته لتصويب ما ورد فيها.
.78	3.58	يمارس مجلس الإدارة دوره الرقابي على قرارات ونشاطات الإدارة التنفيذية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اسئلة الاستبانة
		للمؤسسة بصورة مستمرة.
.93	3.55	يقوم مجلس الإدارة بمتابعة إجراءات الإدارة التنفيذية لتصويب الأخطاء والملاحظات الواردة في تقارير وحدة الرقابة.
1.11	2.88	يهتم مجلس الإدارة بتزويد وحدة الرقابة الداخلية بما تحتاجه من موارد (بشرية ومادية) لازمة لعملها.
<b>3- رقابة وحدة الرقابة الداخلية:</b>		
1.25	3.05	تمارس وحدة الرقابة الداخلية عملها باستقلالية دون تدخل من الإدارة التنفيذية أو الوحدات الإدارية الأخرى.
1.11	2.98	يمتلك العاملون في وحدة الرقابة الداخلية (مدققين ومراجعين) القدرات والمهارات اللازمة لتنفيذ الخطط الرقابية.
1.10	2.90	الموارد المالية والمادية والتجهيزات اللازمة التي توفرها إدارة الشركة لوحدة الرقابة الداخلية تمكنها من ممارسة مهامها الرقابية بفاعلية.
1.26	3.13	تتعاون الإدارة العليا مع وحدة الرقابة الداخلية لتسهيل مهامها الرقابية.
1.23	3.00	تتعاون الوحدات الإدارية المختلفة مع وحدة الرقابة الداخلية لإنجاز مهامها.
<b>4- مؤشرات التعرض للآزمات المالية:</b>		
1.09	2.93	ارتفعت ديون الشركة خلال السنتين الأخيرتين وبشكل غير متوقع.
1.33	2.52	تعرضت الشركة في السنة الأخيرة لنقص في السيولة اللازمة لإنجاز مهامها.
.97	2.25	قامت الشركة في السنة الأخيرة بالاستغناء عن عدد كبير من الموظفين.
1.47	2.03	حصل انخفاض غير متوقع في مبيعات الشركة في السنة الأخيرة.
1.45	2.03	انخفضت الحصة السوقية للشركة في السنوات 2008 و2009.
1.46	2.00	تعرضت الشركة في السنة المالية 2008 لانخفاض في الأرباح.

ويظهر الجدول أعلاه عدة نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. بالنسبة لرقابة الجهات الحكومية والعامّة، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للإجابات على مؤشرات قياسها ما بين (3.30) و (2.78)، وهي تشير إلى أن درجة ممارسة الجهات الحكومية والعامّة على الشركات المساهمة العامّة في الأردن، حسب رأي أفراد العينة، متوسطة.
2. تراوحت المتوسطات الحسابية للإجابات على مؤشرات قياس رقابة مجالس الإدارة ما بين (4.22) و (2.88)، مما يعني، وحسب رأي أفراد العينة، بأن درجة الرقابة التي

تمارسها مجالس الإدارة على الشركات المساهمة العامة في الأردن هي ما بين عالية ومتوسطة.

3. بالنسبة لرقابة وحدات الرقابة الداخلية فهي، حسب رأي أفراد العينة، متوسطة الفاعلية، إذ بلغت المتوسطات الحسابية للإجابات على مؤشرات قياسها ما بين (3.05) و (3.00).

4. أما بخصوص مؤشرات الأزمات المالية، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للإجابات عليها ما بين (2.93) و (2.29)، وتشير هذه النتيجة إلى أن معظم الشركات المشمولة بعينة الدراسة قد تعرضت إلى نوعٍ من الأزمات خلال عام 2008م بسبب الأزمة المالية العالمية.

#### ثانياً- الإحصاء الاستدلالي:

لاختبار فرضيات الدراسة، فقد تم استخدام تحليل معامل ارتباط بيرسون لبيان قوة واتجاه العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة وهي: رقابة الجهات الحكومية والعامة، ورقابة مجالس الإدارة، ورقابة وحدة الرقابة الداخلية، مع المتغير التابع "حماية الشركات من الأزمات المالية". كما تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لقياس تأثير المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وفيما يلي نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية(1): لا يوجد تأثير إيجابي للرقابة التي تمارسها الجهات الحكومية والعامة على أعمال الشركات المساهمة لحمايتها من الأزمة المالية.

جدول رقم (4) أثر رقابة الجهات الحكومية والعامة على حماية شركات الأعمال من الأزمات

المؤشر	F المحسوبة	* المعنوية	معامل الارتباط	* معنوية الارتباط	معامل التحديد	اختبار t لمعنوية $\beta_1$
النقص في السيولة.	19.944	0.00	0.451	0.00	0.204	0.00
الانخفاض غير المتوقع في المبيعات	46.569	0.00	0.611	0.00	0.374	0.00
انخفاض الحصة السوقية	63.835	0.00	0.671	0.00	0.45	0.00
ارتفاع ديون الشركة.	0.966	0.329	0.111	0.329	0.012	0.329
الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين.	2.567	0.113	0.179	0.113	0.019	0.113
انخفاض الأرباح	46.386	0.00	0.611	0.00	0.373	0.00

\* ذات دلالة إحصائية بمستوى ( $\infty$ ) تقريباً أقل من أو تساوي 0.05.

بالنسبة للعلاقة الارتباطية، يظهر من الجدول رقم (4) أن معاملات الارتباط بين رقابة الجهات الحكومية والعامّة وكل من مؤشرات حماية شركات الأعمال من الأزمات المالية، قد بلغت 0.671 لمؤشر انخفاض الحصة السوقية، و 0.611 لمؤشر الانخفاض غير المتوقع في المبيعات، و 0.611 لمؤشر انخفاض الأرباح، و 0.451 لمؤشر نقص السيولة، وهذه المعاملات معنوية بمستويات جميعها أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة ايجابية وقوية بين رقابة الجهات الحكومية والعامّة وحماية شركات الأعمال من الأزمات المالية من خلال هذه المؤشرات.

أما بالنسبة لمؤشري الاستغناء عن عدد كبير من العاملين، وارتفاع ديون الشركة، فقد وجد أن العلاقة معنوية بمستوى 0.113 و 0.329 على التوالي، وهذه ربما تدل على عدم قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

وفيما يتعلق بنتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس طبيعة التأثير، فقد أظهرت النتائج كما يتضح من الجدول رقم (4) بأنه يوجد تأثير لرقابة الجهات الحكومية والعامّة على كل من مؤشرات النقص في السيولة، والانخفاض غير المتوقع في المبيعات، وانخفاض الحصة السوقية، وانخفاض الأرباح، وذلك لأن معنويات F المحسوبة وجدت أصغر من مستوى المعنوية  $0.05 = \alpha$ .

في حين أظهر التحليل بأنه لا يوجد تأثير لرقابة الجهات الحكومية والعامّة على مؤشري ارتفاع ديون الشركة، والاستغناء عن عدد كبير من الموظفين، حيث بلغت معنوية F المحسوبة لهما 0.329 و 0.113 على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية  $0.05 = \alpha$ . أما معامل التحديد فقد تراوحت قيمه من 0.012 إلى 0.450، وهذا ما يفسر مساهمة رقابة الجهات الحكومية والعامّة في تباين مؤشرات حماية شركات الأعمال من الأزمات المالية.

وأما بالنسبة لاختبار t لمعنوية  $\beta_1$  لجميع المؤشرات المبينة في الجدول أعلاه فهي أصغر من مستوى المعنوية  $0.05 = \alpha$  الجدولية، مما يعني أن قيمة  $\beta_1$  الحقيقية لا تساوي صفراً، وهذا ما يؤكد وجود تأثير لرقابة الجهات الحكومية والعامّة على مؤشرات حماية شركات الأعمال من الأزمات المالية، باستثناء مؤشري ارتفاع ديون الشركة، والاستغناء عن عدد كبير من الموظفين، وذلك لأن معنوية  $\beta_1$  للأول تساوي 0.329، و 0.113 للثاني مما يعني أن قيمة  $\beta_1$  الحقيقية تساوي صفراً، وبالتالي التأكيد على عدم وجود علاقة وتأثير لرقابة الجهات الحكومية والعامّة عليهما. وهناك تطابق ما بين معنوية اختبار F واختبار t كما يظهر من الجدول أعلاه.

الفرضية(2): لا يوجد تأثير إيجابي للرقابة التي تمارسها مجالس الإدارة على أعمال الشركات المساهمة لحمايتها من الأزمة المالية.

جدول رقم (5) أثر رقابة مجالس الإدارة على حماية شركات الأعمال من الأزمات المالية

المؤشر	F المحسوبة	* المعنوية	معامل الارتباط	* معنوية الارتباط	معامل التحديد	اختبار المعنوية $\beta_1^*$
النقص في السيولة.	7.780	0.007	0.301	0.007	0.091	0.007
الانخفاض غير المتوقع في المبيعات	22.276	0.00	0.471	0.00	0.222	0.00
انخفاض الحصة السوقية	24.799	0.00	0.491	0.00	0.241	0.00
ارتفاع ديون الشركة.	0.532	0.468	-0.082	0.468	0.007	0.468
الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين.	2.252	0.137	0.168	0.137	0.028	0.137
انخفاض الأرباح	29.172	0.00	0.522	0.00	0.272	0.00

\* ذات دلالة إحصائية بمستوى ( $\infty$ ) تقريباً أقل من أو تساوي 0.05.

بالنسبة للعلاقة الارتباطية، يظهر من الجدول رقم (5) أن معاملات الارتباط بين رقابة مجالس الإدارة وكل من مؤشرات حماية شركات الأعمال من الأزمات المالية، قد بلغت 0.491 لمؤشر انخفاض الحصة السوقية، و 0.471 لمؤشر الانخفاض غير المتوقع في المبيعات، و 0.522 لمؤشر انخفاض الأرباح، و 0.301 لمؤشر نقص السيولة، وهذه المعاملات معنوية بمستويات جميعها أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة ايجابية وقوية بين رقابة مجالس الإدارة وحماية شركات الأعمال من الأزمات المالية من خلال هذه المؤشرات.

أما بالنسبة لمؤشري ارتفاع ديون الشركة، والاستغناء عن عدد كبير من العاملين فقد وجد أن العلاقة معنوية بمستوى 0.468 و 0.137 على التوالي، وهذه ربما تدل على عدم قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

وفيما يتعلق بنتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس طبيعة التأثير، فقد أظهرت النتائج كما يتضح من الجدول رقم (5) بأنه يوجد تأثير لرقابة مجالس الإدارة على كل من مؤشرات النقص في السيولة، والانخفاض غير المتوقع في المبيعات، وانخفاض الحصة السوقية، وانخفاض الأرباح، وذلك لأن معنويات F المحسوبة وجدت أصغر من مستوى المعنوية 0.05

.  $\infty =$

في حين أظهر التحليل بأنه لا يوجد تأثير لرقابة مجالس الإدارة على مؤشري ارتفاع ديون الشركة، والاستغناء عن عدد كبير من الموظفين، حيث بلغت معنوية F المحسوبة لهما 0.468 و 0.137 على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية  $\alpha = 0.05$ . أما معامل التحديد فقد تراوحت قيمه من 0.007 إلى 0.272، وهذا ما يفسر مساهمة رقابة مجالس الإدارة في تباين مؤشرات حماية شركات الأعمال من الأزمات المالية. وأما بالنسبة لاختبار t لمعنوية  $\beta_1$  لجميع المؤشرات المبينة في الجدول أعلاه فهي أصغر من مستوى المعنوية  $\alpha = 0.05$  الجدولية، مما يعني أن قيمة  $\beta_1$  الحقيقية لا تساوي صفراً، وهذا ما يؤكد وجود تأثير لرقابة مجالس الإدارة على مؤشرات حماية شركات الأعمال من الأزمات المالية، باستثناء مؤشري ارتفاع ديون الشركة، والاستغناء عن عدد كبير من الموظفين، وذلك لأن معنوية  $\beta_1$  للأول تساوي 0.468، و 0.137 للثاني مما يعني أن قيمة  $\beta_1$  الحقيقية تساوي صفراً، وبالتالي التأكيد على عدم وجود علاقة وتأثير لرقابة مجالس الإدارة عليهما. وهناك تطابق ما بين معنوية اختبار F واختبار t كما يظهر من الجدول أعلاه. الفرضية(3): لا يوجد تأثير إيجابي للرقابة التي تمارسها وحدات الرقابة الداخلية على أعمال الشركات المساهمة لحمايتها من الأزمة المالية.

جدول رقم (6) أثر رقابة وحدات الرقابة الداخلية على حماية شركات الأعمال من الأزمات المالية

المؤشر	F المحسوبة	* المعنوية	معامل الارتباط	* معنوية الارتباط	معامل التحديد	اختبار t المعنوية $\beta_1^*$
النقص في السيولة.	17.114	0.00	0.424	0.00	0.169	0.00
الانخفاض غير المتوقع في المبيعات	51.178	0.00	0.629	0.00	0.396	0.00
انخفاض الحصة السوقية	54.132	0.00	0.640	0.00	0.41	0.00
ارتفاع ديون الشركة	0.156	0.694	-0.045	0.694	0.002	0.694
الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين.	6.55	0.012	0.278	0.012	0.077	0.012
انخفاض الأرباح	66.648	0.00	0.679	0.00	0.461	0.00

\* ذات دلالة إحصائية بمستوى ( $\alpha$ ) تقريباً أقل من أو تساوي 0.05.

بالنسبة للعلاقة الارتباطية، يظهر من الجدول رقم (6) أن معاملات الارتباط بين رقابة وحدات الرقابة الداخلية وكل من مؤشرات حماية شركات الأعمال من الأزمات المالية، قد بلغت 0.679 لمؤشر انخفاض الأرباح، و 0.640 لمؤشر انخفاض الحصة السوقية، و 0.629 لمؤشر الانخفاض غير المتوقع في المبيعات، و 0.424 لمؤشر نقص السيولة، و 0.278 لمؤشر



الاستغناء عن عدد كبير من العاملين، وهذه المعاملات معنوية بمستويات جميعها أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة ايجابية وقوية بين رقابة وحدات الرقابة الداخلية وحماية شركات الأعمال من الأزمات المالية من خلال هذه المؤشرات.

أما بالنسبة لمؤشر ارتفاع ديون الشركة، فقد وجد أن العلاقة معنوية بمستوى 0.694، وهذه ربما تدل على عدم قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

وفيما يتعلق بنتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس طبيعة التأثير، فقد أظهرت النتائج كما يتضح من الجدول رقم (6) بأنه يوجد تأثير لرقابة وحدات الرقابة الداخلية على كل من مؤشرات النقص في السيولة، والانخفاض غير المتوقع في المبيعات، وانخفاض الحصة السوقية، والاستغناء عن عدد كبير من العاملين، وانخفاض الأرباح، وذلك لأن معنويات F المحسوبة وجدت أصغر من مستوى المعنوية  $\alpha = 0.05$ .

في حين أظهر التحليل بأنه لا يوجد تأثير لرقابة وحدات الرقابة الداخلية على مؤشر ارتفاع ديون الشركة، حيث بلغت معنوية F المحسوبة 0.694 وهي أكبر من مستوى المعنوية  $\alpha = 0.05$ .

أما معامل التحديد فقد تراوحت قيمه من 0.002 إلى 0.461، وهذا ما يفسر مساهمة رقابة وحدات الرقابة الداخلية في تباين مؤشرات حماية شركات الأعمال من الأزمات المالية. وأما بالنسبة لاختبار t لمعنوية  $\beta_1$  لجميع المؤشرات المبينة في الجدول أعلاه فهي أصغر من مستوى المعنوية  $\alpha = 0.05$  الجدولية، مما يعني أن قيمة  $\beta_1$  الحقيقية لا تساوي صفراً، وهذا ما يؤكد وجود تأثير لرقابة وحدات الرقابة الداخلية على مؤشرات حماية شركات الأعمال من الأزمات المالية، باستثناء مؤشر ارتفاع ديون الشركة، وذلك لأن معنوية  $\beta_1$  تساوي 0.694، مما يعني أن قيمة  $\beta_1$  الحقيقية تساوي صفراً، وبالتالي التأكيد على عدم وجود علاقة وتأثير لرقابة وحدات الرقابة الداخلية عليه. وهناك تطابق ما بين معنوية اختبار F واختبار t كما يظهر من الجدول أعلاه.

### الاستنتاجات:

خلص الباحثان إلى عدد من الاستنتاجات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- يوجد تأثير إيجابي لمتغيرات رقابة الجهات الحكومية والعامّة على حماية الشركات من الأزمات المالية، من خلال مؤشرات النقص في السيولة، والانخفاض غير المتوقع في المبيعات، وانخفاض الحصة السوقية، وانخفاض الأرباح، وتتفق هذه

النتيجة مع رأي العديد من الباحثين والكتاب ومنهم: العيفي (2009م)؛ والملا (2008م)؛ والغيث (2008م)؛ والبيلاوي (2008م) بأن من أسباب حدوث الأزمات المالية العالمية تدني مستوى الرقابة الحكومية على أعمال ونشاطات الشركات المساهمة العامة. ومع ما طالب به القلعاوي (2009) بضرورة تدخل الحكومة لتهديب وتنظيم وتوجيه قوى السوق، وأحمد (2009) بإعادة الاعتبار لدور الدولة في الاقتصاد.

2- يوجد تأثير إيجابي لمتغيرات رقابة مجالس الإدارة على حماية الشركات من الأزمات المالية، من خلال مؤشرات النقص في السيولة، والانخفاض غير المتوقع في المبيعات، وانخفاض الحصة السوقية، وانخفاض الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه عدد من الباحثين السابقين منهم: (الهوري ومجدل 2008م)؛ و (البصري 2009م) بشأن وجود تأثير لإحكام مجلس الإدارة للرقابة على أعمال المؤسسات والشركات في حمايتها من الأزمات، كما تتفق مع ما توصل إليه (القشي والخطيب 2008م) بشأن ضرورة وجود متخصصين في الجوانب المحاسبية والرقابية من بين أعضاء مجالس الإدارة ليتمكنوا من بسط الرقابة على أعمال الشركات.

3- يوجد تأثير إيجابي لمتغير رقابة وحدات الرقابة الداخلية على حماية الشركات من الأزمات المالية، من خلال مؤشرات النقص في السيولة، والانخفاض غير المتوقع في المبيعات، وانخفاض الحصة السوقية، والاستغناء عن عدد كبير من الموظفين، وانخفاض الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (البصري 2009م) بأن ضعف الرقابة الداخلية وعدم استقلاليتها يؤدي إلى حدوث أزمات مالية في الشركات المساهمة العامة.

وبشكل عام فإن كل ذلك يتفق مع ما توصل إليه مطر وآخرون (2009) بأن سوء الرقابة هو من أسباب الأزمة المالية، ومع ما توصلوا إليه كورنل وزريق (2009) من أهمية تدعيم الرقابة المالية على المؤسسات، وكذلك مع بورسلي (2009) الذي توصل إلى أن ضعف الرقابة الحالية على الصناديق الاستثمارية وتدني كفاءة المراقبين هما من أسباب الأزمة المالية الحالية.

4- لا يوجد تأثير لرقابة الجهات الحكومية والعامية ورقابة مجالس الإدارة ورقابة وحدات الرقابة الداخلية على مؤشر ارتفاع مديونية الشركات، وهذه نتيجة تسترعي الانتباه وتتطلب إجراء دراسات لاحقه.

5- لا يوجد تأثير لرقابة الجهات الحكومية والعامية ورقابة مجالس الإدارة على مؤشر استغناء الشركات عن عدد كبير من الموظفين، في حين أنه وجد تأثير لرقابة وحدات الرقابة الداخلية على هذا المؤشر، وهذه نتيجة تسترعي الانتباه وتتطلب إجراء دراسات لاحقه، بسبب أهمية المؤشر.

6- تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة على مؤشرات المتغيرات المستقلة ما بين العالية والمتوسطة، مما يشير إلى أهمية الدور الرقابي لكل من الجهات الحكومية ومجالس الإدارة ووحدات الرقابة الداخلية، ويدل ذلك على أهمية الأدوار الرقابية للجهات الرقابية المختلفة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الفشي والخطيب (2008) من أهمية تعدد الجهات الرقابية.

6- لم تقتصر أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية على التعاملات المالية غير المدروسة والقرارات الاستثمارية الخاطئة، وإنما تعدتها إلى الجوانب الأخلاقية وسوء الانتماء والجشع والطمع في تحقيق أرباح خيالية بشكل سريع.

7- لم يقتصر التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية على المؤسسات المصرفية والمالية والعقارية، وإنما انتقل أثرها إلى مؤسسات الاقتصاد الحقيقي العاملة في الصناعة والإنتاج.

#### التوصيات:

استناداً إلى نتائج الدراسة، يوصي الباحثان بما يلي:

1- تفعيل دور الجهات الحكومية والعامية في الرقابة على الشركات المساهمة العامة باعتبارها ذات تأثير مباشر على الاقتصاد.

2- الاهتمام بوضع أنظمة حوكمة فاعلة للشركات المساهمة العامة، وتوضيح أهداف وآليات وإجراءات الرقابة التي يمارسها مجالس الإدارة على نشاطات وقرارات الإدارات التنفيذية، ووضع آليات للمتابعة والتأكد من التزام الإدارات التنفيذية بالأنظمة والتعليمات.

3- ضرورة الاهتمام بإنشاء وحدات رقابة داخلية قوية ومستقلة وتزويدها بالموارد البشرية والمادية الكافية لممارسة عملها بكفاءة.

4- أن تقوم الحكومة على المستوى المحلي باتخاذ الإجراءات التحوطية للحيلولة دون تكرار حدوث الأزمة المالية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني، والتنسيق مع الدول الأخرى عالمياً لضمان عدم تكرار أسباب الأزمة المالية الحالية.

5- إجراء المزيد من الدراسات على دور الرقابة الإدارية في حماية الشركات من الأزمات المالية، باستخدام مؤشرات هذه الدراسة أو إضافة مؤشرات أخرى، للتأكد من النتائج التي تم التوصل إليها.

6- وكذلك إجراء دراسات أخرى تتناول مؤشرات الأزمة المالية التي لم تستطع الدراسة إثباتها، وتشمل مؤشري زيادة مديونية الشركات، والاستغناء عن عدد كبير من العاملين.

## المراجع العربية:

أبو رمان، عبدالله، مقال منشور بعنوان: "مركز وطني للأمن و إدارة الأزمات"، الموقع الإلكتروني لجريدة الرأي، بتاريخ 2009/7/10م.

أحمد، مبارك ، الأزمة المالية العالمية وإعادة النظر في دور الدولة من جديد، الخليج في الإعلام، 13 April, 2009 ، <http://www.gulfinthemed.com>

الإمام، صلاح الدين محمد، " إجراءات تجنب آثار انتقال الأزمات العالمية بالتركيز على الاستثمار المؤسسي، المؤتمر الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الإسراء الثاني، التحديات في مواجهة الأزمة المالية، 2009م.

البيلاوي، حازم، وآخرون، سمات الأزمة المالية الحالية وعلاقتها بالأزمات السابقة المثيلة، ورقة عمل مقدمة في ندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، عمان 2008/11/8م، المنظمون مركز دراسات الشرق الأوسط <http://www.mesc.com.jo> ، والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية <http://www.aabfs.org>

البيلاوي، حازم، " الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم، صحيفة " المصري اليوم " المصرية / 10 / 2008 .4

البصري، فهد محسن، مدققو الحسابات.. والأزمة الاقتصادية العالمية، بحث مقدم إلى: مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي جامعة الجنان - طرابلس - لبنان من 13-14 مارس - 2009

البعلي، المشتقات المالية في الممارسة العملية وفي الرؤية الشرعية، ديسمبر 1999م، <http://www.scribd.com>.

بورسلي، أماني، دراسة تحليلية للكيل التنظيمي الرقابي للسوق المالي الكويتي، جامعة الكويت-كلية العلوم الإدارية، 2009م، [www.qatarshares.com](http://www.qatarshares.com)

الحازمي، علي محمد، مقال بعنوان " السوق الحقيقي أبو الأسواق والسوق المالي خادم له "الموقع الإلكتروني لتداول نت: <http://www.tadawul.net>، 2006/3/29م.

حداد، منير، " دروس تاريخ الأزمات المالية، موقع إيلاف، 2009 <http://www.elaph.com> السبت 28 فبراير.

الحموري، قاسم، ندوة بعنوان " الأزمة المالية العالمية .. أسبابها، تداعياتها على الأردن، والحلول المقترحة" ، الموقع الإلكتروني لجريدة الدستور الأردنية، " [www.addustour.com](http://www.addustour.com)، 2009/3/29م.

خوري، إميل قسطندي، حوار مع الشبكة الإعلامية السودانية الأمريكية ، حول الأزمة المالية العالمية،  
<http://leilamagazine29.blogspot.com>، 2009/3/17م

الرازي، فخر الدين، معجم مختار الصحاح (702هـ) ، ص: (11)

السكرانة، بلال، " خطط الطوارئ في مواجهة الأزمات"، المؤتمر الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-  
جامعة الإسراء الثالث، التحديات في مواجهة الأزمة المالية، 2009م.

السيد علي، عبد المنعم، " الأزمة المالية العالمية (2008/2007)، طبيعتها- أسبابها- تداعياتها- علاجاتها"،  
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2009.

شومان، محمد، " إدارة الأزمات وأنواعها، صحيفة الجزيرة السعودية، <http://www.al-jazirah.com.sa>، 2001/1/4م.

الصمادي، تيسير، ندوة بعنوان " الأزمة المالية العالمية .. أسبابها، تداعياتها على الأردن، والحلول المقترحة"،  
الموقع الإلكتروني لجريدة الدستور الأردنية، " [www.addustour.com](http://www.addustour.com)، 2009/3/29م.

العزي، بكر تركي، إدارة الأزمات في ظل الأزمة المالية العالمية، برنامج "ثقافة وطني"  
<http://www.watani.ae> ، مارس 2009م.

العفيفي، فتحي، الأزمة المالية وتداعياتها .. رؤية مغايرة، <http://www.siyassa.org.eg>،  
العدد 175، ابريل 2009م.

عمر، محمد عبد الحليم، الأزمة الاقتصادية، حوار مع فقيه اقتصادي، إسلام أون لاين نت، الثلاثاء، أكتوبر  
14، 2008م. <http://www.islamonline.net>

الغيث، محمد بن عبد الله، " قراءة مختلفة للأسباب، الأزمة المالية العالمية تثبت التلازم بين سوقي الأسهم  
والعقارات وليس التناقض، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية،  
<http://www.aleqt.com/2008/12/16>

القشي، ظاهر والخطيب، حازم، الحاكمة المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في  
الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة أربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2006.

القلعوي، غسان، " دروس مستفادة من الأزمة الاقتصادية، الخليج الاقتصادي الإماراتية،  
28-03-2009، <http://www.uaec.com>

الكفري، مصطفى العبد الله، صناديق التحوط، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد،  
<http://thawra.alwehda.gov.sy/19/2/2007>

كورتل، فريد ورزيق، كمال، " الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية"، المؤتمر الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الإسراء الثاني، التحديات في مواجهة الأزمة المالية، 2009م.

مطر، محمد وآخرون، " العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية"، المؤتمر العلمي الثالث " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على إقتصاديات الدول ن" التحديات والآفاق المستقبلية"، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الاسراء، الاردن 28-29-4-2009

المعموري، علي محمد ثجيل والصوفي، فارس جميل حسين، "مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة المالية العلمية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية -جامعة الإسراء الخاصة، 28-29/4/2009م.

الملا،حبيب، الأزمة المالية العالمية: إنها الرقابة وإنه التشريع، 20-10-2008 ، منتدى الإمارات الاقتصادي [www.UAEEC.com](http://www.UAEEC.com)

الملكوي، نازم، " Finantial information and its Role on Global Finantial Crises"، مؤتمر جامعة الإسراء الثالث، التحديات في مواجهة الأزمة المالية، 2009م.

مناضل، "International and Arabic Finantial markets with econometric comment"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، المجلد الثالث، 2009م.

الهوري، معراج وامجدل، أحمد، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي و المالي و دورها في إرساء قواعد الشفافية، المحور الرابع: مسؤولية الشركات المساهمة تجاه السوق، موقع شذرات ملتقى العلم والثقافة والأدب لكل العرب، <http://www.shatharat.net>، 11-29-2008م.

الوردات،خلف عبد الله، مقال بعنوان "حين يصبح التدقيق ضروريا...وليس اختياريًا، دليل المحاسبين". <http://www.jps-dir.com>، 4/12/2007م.

اليوسف، خليفة "تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول المتقدمة، ورقة عمل مقدمة في ندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، عمان 8/11/2008م، المنظمون الأوسط <http://www.mesc.com.jo> ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية <http://www.aabfs.org>

### المراجع الأجنبية:

Chase , B ( 1999 ) . Learning Bloody Lessons ( Schools Shootings )  
**National Education Association NEA Today** , 17 ( 7 ) , 4 – 5 .

Fink , Steven ( 1986 ) .**Crisis Management : Planning For The Inevitable**, First Edition , AMA , New York.

Little John, Robert . R ( 1983 ) . **Crisis Management : A Team Approach** , New York : American Management Association.

Mani, Rajan, ICFAI, **Journal of Soft Skills**, Dec2008, Vol. 2 Issue 4, p38-44, 7p; (AN 35941776).

New Yourk University , " Stern School of Business," Media Frenzies in Markets for Finantial information, **King Saoud bin Adulaziz University Magazine**, vol 18, no.2.

### المواقع الالكترونية:

موقع أخبار الشرق الأوسط المالية والاقتصادية،  
الثلاثاء 25 نوفمبر 2008. <http://www.ameinfo.com/arabic>

موقع صحيفة الدستور الالكتروني <http://www.addustour.com> بتاريخ  
2009-5-12م.

موقع أخبار الشرق الأوسط المالية والاقتصادية(ameInfo FZ LLC)، مسح لشركة ناسيبا  
، يوم الثلاثاء 25 نوفمبر 2008م.

موقع (معلومات مباشر الالكتروني) <http://www.mubasher.info/ASE/News> بتاريخ  
11 أكتوبر 2008م.

موقع دائرة الأراضي والمساحة، -[http://www.dls.gov.jo/uploads/nashra-aqaria3-](http://www.dls.gov.jo/uploads/nashra-aqaria3-firstQ2009.pdf)  
[firstQ2009.pdf](http://www.dls.gov.jo/uploads/nashra-aqaria3-firstQ2009.pdf)

موقع صحيفة الغد الالكتروني،<http://www.alghad.jo> / بتاريخ 5-16-  
2009م.

موقع المستهلك نت الالكتروني <http://almostahlek.net> بتاريخ  
2008/12/21.

موقع إيلاف الإخباري، <http://www.elaph.com> ، بتاريخ 2008/12/31م.

موقع صحيفة العرب اليومي الالكتروني بتاريخ 2009/6/13م  
<http://www.alarabalyawm.net>



## الملحق استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/ مدير/مسؤول وحدة الرقابة الداخلية في بنك/شركة.....  
المحترم

يقوم الباحثان بإجراء دراسة بعنوان " دور الرقابة الإدارية في حماية شركات الأعمال من الأزمات المالية "، وذلك بهدف الوقوف على أهمية الدور الرقابي لكل من الجهات الحكومية ومجالس الإدارة ووحدات الرقابة الداخلية في حماية منظمات الأعمال من التعرض للأزمات المالية.

وعليه نرجو الإجابة على أسئلة هذه الاستمارة بكل دقة، علماً بأن الإجابات ستعامل بمنتهى السرية، وهي مخصصة لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين ومقدرين لكم حسن تعاونكم

واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحثان:

د. وصفي عبد الكريم

الكساسبية

د. هاني سعيد عبده

جامعة الزرقاء الخاصة

كلية الاقتصاد والعلوم

الإدارية

### الاستبانة

الجزء الأول: معلومات عامة:

الرجاء الإجابة على الفقرات الآتية بوضع إشارة √ في المربع المناسب:

- |                         |  |  |
|-------------------------|--|--|
| الجنس:                  | <input type="checkbox"/> ذكر               | <input type="checkbox"/> أنثى              |
| العمر:                  | <input type="checkbox"/> من 20 - 29 سنة.   | <input type="checkbox"/> من 30 - 39 سنة.   |
|                         | <input type="checkbox"/> من 40 - 49 سنة.   | <input type="checkbox"/> من 50 - 59 سنة.   |
|                         | <input type="checkbox"/> 60 سنة فأكثر.     |  |
| المؤهل العلمي:          | <input type="checkbox"/> دبلوم             | <input type="checkbox"/> بكالوريوس         |
|                         | <input type="checkbox"/> ماجستير           | <input type="checkbox"/> دكتوراة           |
| سنوات الخبرة:           | <input type="checkbox"/> 1- 5 سنوات        | <input type="checkbox"/> 6 - 10 سنوات      |
|                         | <input type="checkbox"/> 11 - 15 سنة       | <input type="checkbox"/> أكثر من 15 سنة    |
| نوع نشاط الشركة:        | <input type="checkbox"/> صناعي             | <input type="checkbox"/> تأمين             |
|                         | <input type="checkbox"/> بنوك              | <input type="checkbox"/> خدمات             |
| عدد العاملين في الشركة: | <input type="checkbox"/> 100 عامل فأقل     | <input type="checkbox"/> من 101 - 200 عامل |
|                         | <input type="checkbox"/> من 201 - 300 عامل | <input type="checkbox"/> من 301 - 400 عامل |
|                         | <input type="checkbox"/> من 401 - 500 عامل | <input type="checkbox"/> أكثر من 500 عامل  |

الجزء الثاني: الرجاء الإجابة على الفقرات الآتية بوضع إشارة √ أمام الإجابة المناسبة.

م	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق بشدة	لا أوافق
<b>أ- رقابة الجهات الحكومية</b>						
1	تقوم الجهات الحكومية الرقابية بممارسة الرقابة بدرجة كافية على أعمال الشركات العاملة في الأردن.					
2	تقوم الجهات الحكومية الرقابية بممارسة رقابة مباشرة على أعمال ونشاطات الشركات المساهمة العاملة في الأردن.					
3	تتوزع المسؤولية الرقابية الحكومية بين عدة جهات ولا تتحصر في جهة واحدة.					
4	تقوم الجهات الحكومية الرقابية بزيارات وجولات رقابية متعددة خلال العام على الشركات المساهمة في الأردن.					
5	تتم عملية الرقابة من قبل الجهات الحكومية وفق برامج زمنية محددة مسبقاً.					
6	يتوفر لدى الجهات الرقابية الحكومية الموارد المادية والكوادر البشرية المؤهلة لممارسة عملية الرقابة.					
7	تقوم الجهات الرقابية الحكومية بمتابعة تنفيذ ملاحظاتها من قبل الشركات المعنية.					
<b>ب- رقابة مجالس الإدارة</b>						
8	يوجد لجنة/هيئة رقابة تابعة لمجلس الإدارة داخل الشركة.					
9	يمارس مجلس الإدارة رقابة فعلية على القرارات الاستراتيجية والهامة في الشركة.					
10	ترفع وحدة/إدارة الرقابة الداخلية تقاريرها الرقابية إلى مجلس الإدارة أو لجنة الرقابة التابعة للمجلس.					
11	يهتم مجلس الإدارة بملاحظات وحدة الرقابة الداخلية ويصدر توجيهاته لتصويب ما ورد فيها.					
12	يقوم مجلس الإدارة بمتابعة إجراءات الإدارة التنفيذية لتصويب الأخطاء والملاحظات الواردة في تقارير وحدة الرقابة.					
13	يمارس مجلس الإدارة دوره الرقابي على قرارات ونشاطات الإدارة التنفيذية للمؤسسة بصورة مستمرة.					

م	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
14	يقوم مجلس الإدارة بالتدخل وتصويب قرارات الإدارة التنفيذية الخاطئة ذات المساس بمستقبل الشركة.					
15	يهتم مجلس الإدارة بتزويد وحدة الرقابة الداخلية بما تحتاجه من موارد (بشرية ومادية) لازمة لعملها.					
<b>ج- وحدات الرقابة الداخلية</b>						
16	تمارس وحدة الرقابة الداخلية عملها باستقلالية دون تدخل من الإدارة التنفيذية أو الوحدات الإدارية الأخرى.					
17	يمتلك العاملون في وحدة الرقابة الداخلية (مدققين ومراجعين) القدرات والمهارات اللازمة لتنفيذ الخطط الرقابية.					
18	الموارد المالية والمادية والتجهيزات اللازمة التي توفرها إدارة الشركة لوحدة الرقابة الداخلية تمكنها من ممارسة مهامها الرقابية بفاعلية.					
19-	تتعاون الإدارة العليا مع وحدة الرقابة الداخلية لتسهيل مهامها الرقابية.					
20	تتعاون الوحدات الإدارية المختلفة مع وحدة الرقابة الداخلية لإنجاز مهامها.					
<b>د مدى تعرض الشركة لأزمة مالية</b>						
21	تعرضت الشركة في السنة الأخيرة لنقص في السيولة اللازمة لإنجاز مهامها.					
22	حصل انخفاض غير متوقع في مبيعات الشركة في السنة الأخيرة.					
23	انخفضت الحصة السوقية للشركة في السنوات 2008 و2009.					
24	ارتفعت ديون الشركة خلال السنتين الأخيرتين وبشكل غير متوقع.					
25	قامت الشركة في السنة الأخيرة بالاستغناء عن عدد كبير من الموظفين.					
26	تعرضت الشركة في السنة المالية 2008 لانخفاض في الأرباح.					